

اقتصاد

فصل ٢٦ وكيل تأمين هذا العام.. وهيئة الإشراف تبحث الترخيص لشركات وساطة في السوق

عبد الهادي شباط

عقدًا أو عقدين في كل يوم. لافتاً إلى أن الهيئة سجلت حتى نهاية العام الماضي نحو ٤٤٢ وكيلًا مرخصاً ووكيلاً معتمداً، في حين لدى الهيئة وسطاً تأمين ٤٤ خبيراً اكتوبريين ونحو ١٠٢ خبير تقدير أضرار. مبيّنًا أن الانتفاخ على المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار ومواكبة الاقتصاد الذي بدأ يتعافى بحاجة لتطوير آليات وتقنيات العمل التأميني ومنها زيادة العمل على تدريب وتجديد الترخيص وعدم التواصل مع الهيئة. مشيراً إلى أن الهيئة تعمل لتوسيع مساحة العمل التأميني في السوق المحلية من خلال زيادة عدد وكلاء التأمين وزيادة فاعلية دورهم من خلال التأهيل والتدريب، معتبراً أن وكلاء التأمين الواسعة هم من يحدد حجم السوق.

ولفت العشي إلى أن الهيئة ناشت نظام عمل الوساطة (شركات الوساطة) في السوق التأميني، وهو ما يشكل قيمة مضافة لجهة تحول عمل الوساطة من شخص هو الوكيل إلى شركة لها نظام عمل ومرجعية إدارية واسم في السوق مما يدفع باتجاه زيادة المصداقية والموثوقية في العمل، والتحول بهذا العمل من الطابع الفردي نحو الطابع المؤسسي، كما يمكن أن يكون هذه النظام من العمل يحقق عدالة أكبر لجهة تحويل العمل للوكلاء، حيث يلاحظ حالياً خصّة بعض الوكلاء عبارة عن عقد في الشهر على حين ينجز وكيل آخر

عقداً أو عقدين في كل يوم. لافتاً إلى أن الهيئة سجلت حتى نهاية العام الماضي نحو ٤٤٢ وكيلًا مرخصاً ووكيلاً معتمداً، في حين لدى الهيئة وسطاً تأمين ٤٤ خبيراً اكتوبريين ونحو ١٠٢ خبير تقدير أضرار. مبيّنًا أن الانتفاخ على المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار ومواكبة الاقتصاد الذي بدأ يتعافى بحاجة لتطوير آليات وتقنيات العمل التأميني ومنها زيادة العمل على تدريب وتجديد الترخيص وعدم التواصل مع الهيئة. مشيراً إلى أن الهيئة تعمل لتوسيع مساحة العمل التأميني في السوق المحلية من خلال زيادة عدد وكلاء التأمين وزيادة فاعلية دورهم من خلال التأهيل والتدريب، معتبراً أن وكلاء التأمين الواسعة هم من يحدد حجم السوق.

ولفت العشي إلى أن الهيئة ناشت نظام عمل الوساطة (شركات الوساطة) في السوق التأميني، وهو ما يشكل قيمة مضافة لجهة تحول عمل الوساطة من شخص هو الوكيل إلى شركة لها نظام عمل ومرجعية إدارية واسم في السوق مما يدفع باتجاه زيادة المصداقية والموثوقية في العمل، والتحول بهذا العمل من الطابع الفردي نحو الطابع المؤسسي، كما يمكن أن يكون هذه النظام من العمل يحقق عدالة أكبر لجهة تحويل العمل للوكلاء، حيث يلاحظ حالياً خصّة بعض الوكلاء عبارة عن عقد في الشهر على حين ينجز وكيل آخر

الحكومة توافق على مطالب لصنّاع النسيج والشهابي لـ«الوطن»: نصر للصناعة الوطنية

هنا غانم



هو «قرار جري» انتظرناه كثيراً». بدوره الصناعي مصطفى كواية أكد دور مثل هذه القرارات في إعطاء دفع للصناعة الوطنية لتتخطى بالشكل الأمثل ويشد عودها وتكون قادرة على تلبيّة احتياجات السوق المحلية والمنافسة القوية في الأسواق «ومن المنتظر أن يعطي هذا القرار الحكومي دفعا جديداً للصناعة الوطنية في خطوة من شأنها تقوية المعامل التي تنتج هذه السلع وتعزيز قدرتها الإنتاجية لتعاود منافستها للمواد المستوردة وتقديم منتج يؤمن قيمة مضافة ويسهم في تقوية الصناعة الوطنية ويعد الألق إلى أسماها كما كان حالها قبل الظروف الحالية».

منوها بأن هذا القرار سوف يشجع كل الصناعيين في الخارج على العودة للوطن لإعادة تشغيل مصانعهم

إلى الأمام فهذه الخطوة ستكون لها آثار إيجابية في مستويات عدة «فهناك الكثير من المصانع التي تنتج تلك الأصناف متوقفة عن الإنتاج بسبب إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية التي تنافس منتجاتنا، إضافة إلى المنتجات المهربة التي لن يكون هناك أي مسوغ لوجودها فمع منع الاستيراد ستكون المنتجات الحتمية هو عدم وجودها».

وأضاف متمنياً من الحمارك: «الانتباه لعدم وجود أي أفضحة من تلك الأصناف الأجنبية المصدر بعد صدور قرار المنع فهي أفضحة أجنبية بعد هذا القرار هي مهريّة».

منوها بأن هذا القرار سوف يشجع كل الصناعيين في الخارج على العودة للوطن لإعادة تشغيل مصانعهم

لـ«الوطن» أن هذا القرار سوف يساهم في إعادة نحو ١٥٠٠ منشأة صناعية إلى الإنتاج والعمل تدريجياً خلال مدة لا تتجاوز الشهر، كما أنه سوف يساهم في زيادة حجم الصادرات النسيجية التي كان يصل إلى نحو ٦ مليارات ليرة سورية، لافتاً إلى أهمية ضبط الأسواق من البضائع المهربة.

وكانت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء قد وافقت أمس الأول على اقتراح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتضمن تعديل الأسعار الاسترشادية لأقمشة الخيوط غير القطنية وخيوط البولي وذلك دعماً للصناعة المحلية وتشجيعاً للنهوض بها ولكون الأقمشة والخيوط تعتبر مواد أولية ضرورية للصناعة وتلبية لطلبات الصناعيين والتجار في محافظة حلب خلال زيارة الوفد الحكومي إلى المدينة.

وكانت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء قد وافقت أمس الأول على اقتراح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتضمن تعديل الأسعار الاسترشادية لأقمشة الخيوط غير القطنية وخيوط البولي وذلك دعماً للصناعة المحلية وتشجيعاً للنهوض بها ولكون الأقمشة والخيوط تعتبر مواد أولية ضرورية للصناعة وتلبية لطلبات الصناعيين والتجار في محافظة حلب خلال زيارة الوفد الحكومي إلى المدينة.

أسعارها بين ٦,٢ و٨,٢ ملايين ليرة مع إمكانية خصم ٣٠٠ ألف مبدئياً جرارات زراعية إيرانية إلى السوق السورية وغرف الزراعة تبحث تقسيطها مع المصرف المركزي

التي ستورد هي من نفس المعمل الإيراني الذي كان يورد محركات الجرارات الزراعية لمعمل الفرات في حماة، وهي بجودة عالية وإمكانية تناسب حاجة السوق السورية، ومنافسة للجرارات الصينية والهندية والباكستانية. وأشار إلى أن الاتفاق على الاستيراد تم من دون تحديد عدد توريدها طالما هناك طلب عليها من قبل المزارعين حيث يستمر تشغيل وإعادة تأهيل وتشغيل معمل الفرات لتجميع الجرارات الزراعية في حماة، وعن المواصفات والأسعار أوضح كشنو أن الجرارات التي تم التعاقد عليها هي باستطاعة ٤٧ حصاناً واستطاعة ٧٥ حصاناً ومكفولة مدة ستة من تاريخ الشراء، وستقوم الشركة بتوريد خدمات الصيانة والإصلاح للجرارات عبر ورشاتها في المحافظات. بالنسبة للأسعار فتتراوح بين ٦,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٤٧ حصاناً، و٨,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٧٥ حصاناً، وسيكون هناك عرض لفترة الأول يقدم فيها خصم من الشركة بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية على سعر

التي ستورد هي من نفس المعمل الإيراني الذي كان يورد محركات الجرارات الزراعية لمعمل الفرات في حماة، وهي بجودة عالية وإمكانية تناسب حاجة السوق السورية، ومنافسة للجرارات الصينية والهندية والباكستانية. وأشار إلى أن الاتفاق على الاستيراد تم من دون تحديد عدد توريدها طالما هناك طلب عليها من قبل المزارعين حيث يستمر تشغيل وإعادة تأهيل وتشغيل معمل الفرات لتجميع الجرارات الزراعية في حماة، وعن المواصفات والأسعار أوضح كشنو أن الجرارات التي تم التعاقد عليها هي باستطاعة ٤٧ حصاناً واستطاعة ٧٥ حصاناً ومكفولة مدة ستة من تاريخ الشراء، وستقوم الشركة بتوريد خدمات الصيانة والإصلاح للجرارات عبر ورشاتها في المحافظات. بالنسبة للأسعار فتتراوح بين ٦,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٤٧ حصاناً، و٨,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٧٥ حصاناً، وسيكون هناك عرض لفترة الأول يقدم فيها خصم من الشركة بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية على سعر

التي ستورد هي من نفس المعمل الإيراني الذي كان يورد محركات الجرارات الزراعية لمعمل الفرات في حماة، وهي بجودة عالية وإمكانية تناسب حاجة السوق السورية، ومنافسة للجرارات الصينية والهندية والباكستانية. وأشار إلى أن الاتفاق على الاستيراد تم من دون تحديد عدد توريدها طالما هناك طلب عليها من قبل المزارعين حيث يستمر تشغيل وإعادة تأهيل وتشغيل معمل الفرات لتجميع الجرارات الزراعية في حماة، وعن المواصفات والأسعار أوضح كشنو أن الجرارات التي تم التعاقد عليها هي باستطاعة ٤٧ حصاناً واستطاعة ٧٥ حصاناً ومكفولة مدة ستة من تاريخ الشراء، وستقوم الشركة بتوريد خدمات الصيانة والإصلاح للجرارات عبر ورشاتها في المحافظات. بالنسبة للأسعار فتتراوح بين ٦,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٤٧ حصاناً، و٨,٢ مليون ليرة سورية للجرار باستطاعة ٧٥ حصاناً، وسيكون هناك عرض لفترة الأول يقدم فيها خصم من الشركة بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية على سعر

مجلس الشعب يقر مشروع قانون الحراج

الإعدام لمن أضرّم النار قصداً في المناطق الحراجية ونجم عنها وفاة إنسان



الوطن

أقر مجلس الشعب مشروع القانون الخاص بالحراج، وذلك بعد مناقشات على مدى أكثر من جلسة، إذ تم الاتفاق على رفع نسبة التغطية الحراجية إلى ٦٠ بالمئة بدلاً من نسبة ٤٠ بالمئة من الأراضي العائد ملكيتها لأشخاص، وذلك من خلال تعديل إحدى فقرات المادة الأولى منه والخاصة بتعريف الحراج وكانت لجنة الزراعة والموارد المائية قد عرضت أمام المجلس تقريرها حول مشروع القانون الجديد الخاص بالحراج.

ونصت المادة ٤٩ في الفصل الثاني عشر على منح العاملين في الحراج والمساهمين من العاملين في الوزارة نسبة ١٠ بالمئة من قيمة الغرامات والمصادرات والعطل والضرر الناتج عن تطبيق أحكام هذا القانون بقرار من الوزير.

وأجازت المادة ٥٠ إجراء مبادلة بين الحراج الخاصة والأموال الخاصة من جهة وبين حراج الدولة وأموال الدولة الخاصة بالاتفاق بين الجهتين في حالات كانت الأملاك الخاصة أو الحراج الخاصة واقعة داخل حراج الدولة أو مخرجة.

ووفقاً للمادة ٢٤ يجوز لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إقامة منشآت سياحية

بيئية خدمية غير ثابتة في الأراضي الحراجية بهدف استثمارها وفق القوانين والأنظمة النافذة بالتنسيق مع وزارة السياحة. وتعاقد المادة ٢٩ بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من يضرّم النار قصداً بأي وسيلة كانت في الحراج أو الأراضي الحراجية أو المحميات الحراجية أو مناطق الوقاية وتشدد العقوبة بمقدار النصف إذا نجح من إضرار النار إصابة إنسان بعاهة دائمة كما تشدد العقوبة

إلى الإعدام إذا نجح من إضرار النار وفاة إنسان. ونصت المادة ٣٠ على العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات لكل من يقوم بعمليات استثمار في أراضي حراج الدولة المحروقة أو زراعتها خلافاً لأحكام مواد هذا القانون أما المادة ٣٢ فيعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من ٥٠٠ ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة كل من أقدم دون ترخيص مسبق على قلع أو قطع أو إتلاف أو تشويه الأشجار والشجيرات في حراج الدولة أو الإتيان بأي عمل يؤدي إلى إتلافها. وتضمنت المادة ٣٤ أنه يعاقب بالحبس من ستة إلى ثلاث سنوات كل من نزع أو أخذ أو نقل خلافاً لأحكام هذا القانون حجارة أو رملًا أو معادن في حراج الدولة ويعاقب بالحبس من ٣ أشهر إلى ستة وبغرامة من ١٠٠ ألف ليرة إلى ٢٠٠ ألف ليرة كل من نزع أو أخذ أو نقل خلافاً لأحكام هذا القانون الصيانة في الأسواق، منوهاً بأن الجرارات الزراعية الإيرانية

٣,٧ مليارات ليرة تمويلات خلال أقل من شهر منحها فرع الزراعي في دمشق للأقطان حيدر لـ«الوطن»: ليس لدينا قروض متعثرة ومبيعات الأبقار نقداً تجاوزت ١٨٠ رأساً في دمشق وريفها

يعود للإجراءات وطبيعية الكفالات المطلوبة عند طلب الشراء بالتقسيط ولاسيما أن الكثير من الراغبين في شراء الأبقار في ريف دمشق لا يتوفر لديهم الضمانات المطلوبة لإنجاز القرض بسبب الظروف العامة التي تعاني منها المحافظة، رغم حالة التحسن الواضحة في مختلف أشكال الحياة الاقتصادية في ريف دمشق، وأن الفرع مستمر في تلبية المربين الراغبين في شراء الأبقار بالتوازي مع توفرها لدى وزارة الزراعة، حيث هناك العديد من العقود التي يتم تجديدها أو إبرامها لتوفير هذه الأبقار المستوردة لدعم القطيع المحلي وتوفير فرص عمل للمزارعين وتأمين المنتجات المتنوعة من الألبان والأجبان وغيرها.

وعن خطة التمويل للعام الجاري بين أنها استندت لخطة في العام السابق بحيث تراعى هذه الخطة متطلبات الحاصلين والأعمال الزراعية في دمشق وريفها، مبيّنًا أن التوسع بالخطة يتوازي مع حالة التعافي الزراعي في ريف دمشق وأن المصرف الزراعي جاهز لدعم الإنتاج الزراعي وخاصة أن هناك تنوعاً كبيراً في المنتجات الزراعية في ريف دمشق ويشكل إنتاج المحافظة مورداً مهماً في تأمين السلة الغذائية لمدينة دمشق، وأن إدارة المصرف مرتبة في وضع خطتها بما يتلاءم مع احتياجات المزارعين.



تقداً حيث تجاوز حجم المبيعات من الأبقار تقداً ١٨٠ رأساً من الأبقار في دمشق وريفها، وأن هناك إقبالاً واسعاً على شراء الأبقار وخاصة أن إدارة المصرف الزراعي قدمت تمويلات في هذا الموضوع عبر تسليم الأبقار المبيعة للمزارعين من المحافظات الجنوبية في مقررة الغوطة في ريف دمشق بدلاً من استلامها في محافظة طرطوس، وهو ما خفض تكاليف النقل وإجراءات الاستلام. وحول ارتفاع حجم المبيعات من الأبقار تقداً مقابل المبيعات بالتقسيط، بين أن ذلك ربما

من التوسع في تنفيذ خطط المصرف الزراعي في ريف دمشق، مشيراً إلى أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها وزارة المالية في الخصوص لم تطل موظفي الفرع لعدم وجود ما يستدعي هذه الإجراءات باستثناء حالة في مصرف الكسوة الزراعي حيث تم اتخاذ إجراء بحق مدير المصرف لأسباب تتعلق بإجراءات التحصيل. وبالاتصال مع المدير لتمويل بيع الأبقار المستوردة من وزارة الزراعة أوضح أن معظم مبيعات المصرف من الأبقار كانت

عبد الهادي شباط

كشف مدير فرع المصرف الزراعي بدمشق حيدر حيدر لـ«الوطن» عن صرف نحو ٣,٧ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري من الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل الأقطان من أصل الدفعة الأولى للتمويل والبالغة ٤ مليارات ليرة، على حين تصل القيمة الإجمالية للمبالغ التي أقرتها الحكومة لتمويل المحصول لنحو ١٢,٨ مليار ليرة.

وحول التمويلات التي يعمل عليها فرع دمشق بين حيدر أنها تتركز في تمويل الخطة الزراعية بشكل أساسي إضافة لتمويل تربية الفروج لدعم المربين وتشجيع الإنتاج لتحقيق متطلبات السوق المحلية.

وعن حجم القروض المتعثرة لدى الفرع بين أنه لا يوجد لدى الفرع قروض متعثرة بالتوصيف الدقيق لهذا المصطلح، لأن معظم القروض التي منحها المصرف قابلة للتحصيل عبر توفر الضمانات الخاصة بهذه القروض إضافة للكفلاء، مبيّنًا أن معظم القروض المنوحة يتم تسديدها عبر أقساط شهرية، وأن حالة التأخر في تسديد بعض القروض تعود لظروف الحرب خاصة في مناطق ريف دمشق التي طالها الكثير من أعمال التدمير والتخريب، وهي الظروف نفسها التي تحد

سورية وروسيا في مجال الطاقة.. موضحاً أن هذه المشروعات تشمل مجال الطاقة الكهربائية والنفط والغاز.

ولفت الوزير الروسي إلى أن الاقتصاد السوري يحتاج اليوم إلى إعادة إعمار مؤكداً استعداد الشركات الروسية للإسهام بذلك سواء في إعادة إعمار وتأهيل المشروعات التي دمرها الإرهاب أو في الاستثمار المشترك لحقول جديدة للنفط والغاز الأمر الذي يتيح للبلدين فرصة جيدة لتطوير وتوسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي التجاري المشترك.

وتنص الاتفاقية على تعاون الجانبين في تنفيذ مشروعات لتطوير وإعادة تأهيل حقول النفط والغاز ومناجم الفوسفات والعديد من مشروعات البنية التحتية في جميع قطاعات الطاقة في سورية بما في ذلك مركز للمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية. وتم بحضور الوزيرين غانم ونوفاك التوقيع على اتفاقيات ومنكرات للتعاون بين المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية والمؤسسة العامة للفوسفات حول العمل المشترك مع الشركات الروسية المتخصصة في هذه المجالات. وحضر المحادثات والتوقيع على الاتفاقيات السفير السوري لدى موسكو رياض حداد.

سابقاً

وقّع وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أمس اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة والثروة المعدنية.

وأوضح الوزير غانم في تصريح صحفي أن توقيع الاتفاقية جاء تنويجاً لكل الاتفاقيات السابقة وخاصة التي تمت خلال اجتماع سوتشي للجنة الحكومية السورية الروسية المشتركة ويسهم في متابعة تنفيذها وتشمل مجال التكرير والحفر والاستكشاف إضافة إلى قطاع الجيولوجيا.

وقال غانم: «إن توجه الحكومة السورية كما هو معروف هو توجه نحو الأصدقاء المخلصين الذين وقفوا مع سورية خلال الحرب الطويلة علينا وشاركوا الانتصار على الإرهاب وعلى رأسهم الأصدقاء الروس» مشيراً إلى أن التعاون مع الشركات الروسية في مجال النفط هو تعاون قديم كما أن الشركات الروسية لم تغادر سورية طوال فترة الحرب الإرهابية على سورية.

وقال الوزير نوفاك: «تم إنجاز عمل كبير خلال الأشهر الأخيرة لوضع مشروعات مؤهلة لأن تكون مشروعات مشتركة بين